الجزء فيه

بيان أوهام حديث

أودعها البخاري رحمه الله كتابه الصحيح

بوسنا

وبين علتها الحافظ

أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني

المتوفى سنة (٣٨٥هـ) رحمه الله

تحقيق

سعد بن عبد الله بن عبد العزيز الحميد

دار الصميعي للنشر و التوزيع

ح دار الصميعي للنشر والتوزيع ، ١٤٢٧هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الدار قطني ، أبي الحسن علي بن عمر
الجزء في بيان أحاديث أودعها البخاري رحمه الله كتابه الصحيح / أبي الحسن علي بن عمر الدار قطني ؛ سعد عبدالله عبدالعزيز الحميد – الرياض ، ١٤٢٧هـ
١١٨ ص ؛ ١٧ X ٢٤ سم
ردمك : X - 44 - 869 - 9960
١– الحديث الصحيح ٢– الحديث – الكتب السته
أ– الحميد ، سعد عبدالله عبدالعزيز (محقق) ب– العنوان
ديوي ٢٣٥,١ ١٤٢٧/٥٣٤٣

رقم الايداع: ١٤٢٧/٥٣٤٣
ردمك: X - 44 - 869 - 9960

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى
١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م

دار الصميعي للنشر والتوزيع
الرياض – السويدي – شارع السويدي العام
ص.ب ٤٩٦٧ الرمز البريدي ١١٤١٢
هاتف ٤٢٥١٤٥٩/٤٢٦٢٩٤٥ فاكس ٤٢٤٥٣٤١

الجزء فيه
بيـــان أحـــاديث
أودعها البخـاري رَحِمَهُ اللَّهُ كتابه الصحيح

وبين عللها الحافظ

أبو الحسَن عليُّ بن عُمرَ بن أحمد بن مهدي الدَّارقُطنيُّ

المتوفى ٣٨٥ هجرية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

تحقيـق

د. سـعد بن عبـدالله بن عبدالعزيز آل حُمَيِّـد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةُ تَّحْقِيقِ

الحمد لله وهو المحمود على كل حال، المتفرِّد بصفات الكمال ونعوت الجلال، أحمده سبحانه وأشكره وهو للحمد أهل، وأشهد أن لا إله إلا هو وحده لا شريك في ربوبيَّته، وألوهيَّته، وأسمائه وصفاته، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، وصفيُّه وخليله، أرسله بين يدي الساعة بشيرًا ونذيرًا، وداعيًا إلى الله بإذنه وسراجًا منيرًا، فبلَّغ رسالة ربه أتمَّ بلاغ، وترك أمَّته على مثل البيضاء، ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك، فصلى الله عليه وسلم كلما ذكره الذاكرون، وغفل عن ذكره الغافلون، وعلى آله وصحبه والتابعين، أما بعد:

فهذا جزء حديثيٌّ وقفت عليه، فأثار اهتمامي، وإلى تحقيقه وإخراجه انقاد زمامي؛ فمؤلِّفه هو: الجِهْبِذُ الناقد أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، وموضوعه: «علم علل الحديث» الذي هو أهمُّ مباحث علم الحديث، وأدقُّها مَسْلَكًا، فلا يحسنه إلا القلائل[1]؛ الذين إذا ذكروا كان أبو الحسن الدارقطني فيهم من الأوائل. وأما مجال هذا الجزء: فهو أصحُّ الكتب بعد كتاب الله؛ صحيح الإمام الناقد أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الذي سلَّمت له الدنيا حفظًا ومعرفةً وإتقانًا، ولذا ستكون هذه الأحاديث التي بين دفَّتي هذا الجزء من الأحاديث التي تتجاذبها وجهتا نظر هذين الإمامين في هذا الفنِّ، فهي أحاديث يرى البخاري صِحَّتها، وأخرجها في "صحيحه"،

---

(١) انظر مقدمة تحقيق كتاب "العلل" لعبد الرحمن بن أبي حاتم.

ويرى الدارقطني أنها معلولة، وسيأتي التعريف به مُفَصَّلاً.

ولا شكَّ أن صحيحي البخاري ومسلم قد لقيا من عناية علماء الأُمَّة الإسلاميَّة بهما مالم يلْقه كتاب آخر، سوى القرآن؛ لمكانة هذين الكتابين اللذين تَلَقَّتْهما الأُمَّة بالقبول، فكم من الكتب التي صُنِّفَت في شرحهما، وشرح غريبهما، وذكر مناسباتهما، وذكر أطرافهما، والكتب التي أُفْرِدَت لرجالهما، ورواياتهما، وبيان مُهْمَلِهِما، وتمييز مُشْكِلِهما، والتعاليق والأسانيد المقطوعة فيهما . . . إلخ ماهنالك من جوانب العناية بهما، الذي يُعَدُّ ذكر علل أحاديثهما جانبًا منه، وبناء عليه جاء هذا الجزء الذي أملاه الدارقطني في علل بعض أحاديث "صحيح البخاري".

وقد دلَّني عليه الأخ محمد المباركي وفَّقه الله وحفظه من كل سوء ومكروه، وأعطاني مُصَوَّرَتَه، فله مني الشكر والدعاء بأن يجزل الله له المثوبة.

ويتلخَّص عملي في الكتاب في الآتي:

١) قدَّمت بمقدِّمة قسمتها إلى قسمين:

القسم الأول: عرَّفت فيه بالدارقطني رحمه الله تعريفًا موجزًا، ولم أتوسَّع في ترجمته؛ لكثرة من عَرَّف به.

القسم الثاني: عرَّفت فيه بالكتاب، وبالنسخة الخطِّيَّة، وترجمت لرجال إسنادها، وأرفقت نماذج من مُصَوَّرَتِها.

٢) نسخت الكتاب، وقمت بمقابلته، وضبط نصِّه حسب الوسع والطَّاقة.

٣) خَرَّجت الأحاديث التي يُصَدِّر بها الدارقطني، والطرق التي يذكرها في عرضه للخلاف.

٤) ذكرت اسم الراوي المُهْمَل، أو الذي ذُكِر بكنيته، أو لقبه، أو نسبته.

٥) علَّقت على الكتاب بتعليقات هدفي منها إبراز العلَّة، وذكر من وافق الدارقطني على إعلاله، والجواب عنها ما أمكن، وذكر من وافق البخاري على تصحيحه للحديث.

٦) بيَّنت الأحاديث التي ذكرها الدارقطني في "التتبع"، و"العلل"، والتي لم يذكرها، وذكرت خلاصة قوله فيهما، وقد أنقل كلامه أحيانًا، بحسب المناسبة.

٧) ختمت الكتاب بفهرس للآيات، وفهرس لأحاديثه، وآخر لموضوعاته.

وفي الختام أكرر شكري للأخ محمد المباركي الذي كان سببًا في تعريفي بالكتاب، كما أشكر أخانا الفاضل الأستاذ أبا زكريا صالح بن سليمان الحجي رئيس قسم المخطوطات بجامعة الملك سعود على ماقدَّمه لي من عون في الاطلاع على الأصل الخطي لهذا الجزء.

وآخر دعوانا: أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

كتبه/سعد بن عبد الله بن عبدالعزيز آل حُمَيِّد

الرياض في ٦ شعبان ١٤٢٧هـ.

التعريف بالدارقطني[١]

هو: الإمام الحافظُ أبو الحسن عليُّ بنُ عمرَ بنِ أحمدَ بنِ مهديِّ ابنِ مسعود بنِ النُّعمانِ بنِ دينارِ بنِ عبدِاللهِ، الدَّارَقُطْنيُّ؛ نسبةً إلى مَحَلَّةِ «دارِ القُطْن» ببغدادَ.

وُلِد ببغدادَ سنة ستٍّ وثلاثِ مئةٍ.

وبدأ بطلب العلم في الصِّغر، فقد كان بَدءُ كتابته للحديث في أوَّل سنة خمسَ عشرةَ وثلاثِ مئةٍ.

وقد سمعَ في صِباهُ من أبي القاسم البغويِّ، ويحيى بن محمد بن

---

(١) ترجمته في: "تاريخ بغداد" للخطيب (١٢/ ٣٤ - ٤٠)، و"أطراف الغرائب والأفراد" لابن طاهر المقدسي (١/ ٤٣-٥٢)، و"الأنساب" للسَّمعاني (٢/ ٢٠٦-٢٠٧)، و"تاريخ دمشق" لابن عساكر (٤٣/ ٩٣-١٠٦)، و"المنتظم" لابن الجوزي (١٤/ ٣٧٨-٣٨٠)، و"معجم البلدان" لياقوت (٢/ ٤٢٢)، و"تكملة الإكمال" (١/ ٩٩-١٠٣)، و"التقييد" (ص ٤١٠-٤١٢) كلاهما لابن نقطة، و"طبقات الشافعية" لابن الصلاح (٢/ ٦١٦- ٦١٩)، و"وَفَيات الأعيان" لابن خَلِّكان (٣/ ٢٩٧-٢٩٩)، و"سير أعلام النبلاء" (١٦/ ٤٤٩ - ٤٦١)، و"تذكرة الحفاظ" (٣/ ٩٩١-٩٩٥)، و"العبر في أخبار من عَبَر" (٢/ ١٦٧)، و"معرفة القراء الكبار" (١/ ٣٥٠-٣٥٢)، و"تاريخ الإسلام" (حوادث ووَفَيات سنة ٣٨٥هـ/ص١٠١- ١٠٥) جميعها للذهبي، و"مرآة الجنان" لليافعي (٢/ ٤٢٥ - ٤٢٦)، و"الوافي بالوَفَيات" للصفدي (٢١/ ٣٤٨-٣٥٠)، و"طبقات الشافعية الكبرى" للسُّبكي (٣/ ٤٦٢-٤١١)، و"البداية والنهاية" لابن كثير (١٥/ ٤٥٩-٤٦٢)، و"طبقات القراء" لابن الجزري (١/ ٥٥٨-٥٥٩)، و"طبقات الشافعية" للأسنوي (١/ ٥٠٨-٥٠٩)، و"طبقات الشافعية" لابن قاضي شُهْبة (١/ ١٦١-١٦٣)، و"النجوم الزاهرة" لابن تَغْري بَرْدي (٤/ ١٧٢)، و"شذرات الذهب" لابن العماد (٣/ ١١٦-١١٧)، وترجم له الدكتور عبدالله بن ضيف الله الرحيلي ترجمة مطولة في كتابه "الإمام أبو الحسن الدارقطني وآثاره العلمية".

صاعِد، وأبي بكر بن أبي داود، وغيرهم.

وكان أبوه عمرُ بنُ أحمدَ من المحدِّثينَ الثقات، سمع وحدَّث، إلى جانب معرفته بالقراءات.

وقد سمع أبو الحسن الدارقطني الحديثَ من أبيه، وحدَّث عنه، وعرض عليه القرآنَ.

وكان أهل عصره يتوقَّعون أن يكون الدارقطني من القُرَّاء، يقول هو عن نفسه: «كنتُ أنا والكتَّاني[1] نسمع الحديثَ، فكانوا يقولون: يخرج الكتانيُّ محدثَ البلد، ويخرج الدارقطنيُّ مقرئَ البلد، فخرجت أنا محدثًا والكتانيُّ مقرئًا»[2].

وله في القراءات مؤلَّف وصفه الخطيب البغدادي بقوله: «إن له فيها كتابًا مختصرًا موجزًا، جمع الأصولَ في أبوابٍ عقدها أوَّلَ الكتاب، وسمعتُ بعض من يعتني بعلوم القرآن يقول: لم يُسبَق أبو الحسن إلى طريقَته التي سلكها في عَقْد الأبواب في أوَّل القراءات، وصار القُرَّاء بعده يسلكون طريقَتَه في تصانيفهم، ويَحْذُون حَذْوَه»[3].

وقد جمع الدارقطني إلى الحديث والقراءات معرفة الفقه، أشاد

---

(١) هو: عمر بن إبراهيم بن أحمد، أبو حفص الكتاني، ولد سنة ثلاث مئة، وتوفي سنة تسعين وثلاث مئة. ترجمته في: "تاريخ بغداد" (١١/ ٢٦٩)، و"سير أعلام النبلاء" (١٦/ ٤٨٢ - ٤٨٤).

(٢) "المنتظم" لابن الجوزي (١٤/ ٣٨٠).

(٣) "تاريخ بغداد" (١٢/ ٣٤ - ٣٥).

بذلك الخطيب البغداديُّ في ذكره الفنون التي برع فيها، فقال: «ومنها المعرفةُ بمذاهبِ الفقهاء، فإن كتابَ "السُّنَن" الذي صنَّفَه يدلُّ على أنه كان ممَّن اعتنى بالفقه؛ لأنه لا يَقْدِرُ على جمع ما تضمَّن ذلك الكتابُ إلا من تقدَّمَت معرفتُه بالاختلاف فيّ الأحكام، وبلغَني أنه درس فقهَ الشافعيِّ على أبي سعيد الإِصْطَخْري، وقيل: بل درسَ الفقه على صاحبٍ لأبي سعيد، وكتب الحديثَ عن أبي سعيدٍ نفسه»[1].

ومن العلوم التي حُظِيَ الدارقطني منها بنصيب: اللغة والنَّحو والأدب والشِّعر؛ فقد روى الخطيبُ البغداديُّ[2] عن الأزهريِّ: أن أبا الحسن لما دخل مِصْرَ كان بها شيخٌ عَلَوِيٌّ من أهل مدينة رسول الله ﷺ يقالُ له: مسلم بن عُبَيدالله، وكان عنده كتابُ "النَّسَب" عن الخضر بن داود، عن الزُّبَير بن بَكَّار، وكان مسلمٌ أحدَ الموصوفينَ بالفَصاحة، المطبوعينَ على العربيَّة، فسأل الناسُ أبا الحسن أن يقرأَ عليه كتاب "النَّسَب"، ورغبوا في سماعه بقراءته، فأجابهم إلى ذلك، واجتَمَع في المجلس مَنْ كان بمِصْرَ من أهل العلم والأدب والفَضْل، فحَرَصُوا على أن يحفظوا على أبي الحسن لَحْنةً، أو يَظْفَروا منه بسَقْطَة، فلم يقدروا على ذلك حتَّى جعل مسلمٌ يَعْجَبُ ويقول له: وعربيَّةً أيضًا؟!

وقد دفع الدارقطنيَّ شَغَفُه بالعلم إلى الرحلة للقاء الشيوخ في سائر

---

(١) "تاريخ بغداد" (١٢/ ٣٥).
(٢) في الموضع السابق.

النواحي، فرحل إلى البصرة وله من العمر أربعةَ عشرَ عامًا، كما ارتحل إلى واسِط والكوفة وخُوزِسْتان ودمشق ومصر وغيرها.

وقال أبوعبدالله الحاكم في كتاب "مزكي الأخبار": «أبو الحسن صار واحدَ عصره في الحِفْظ والفَهْم والوَرَع، وإمامًا في القرَّاء والنَّحويِّين، أول ما دخلتُ بغدادَ كان يَحضُر المجالسَ وسنُّه دون الثلاثين، وكان أحدَ الحفَّاظ».

وقال أيضًا: «صار الدارقطنيُّ أوحدَ عصره فى الحفظ والفهم والوَرَع، وإمامًا فى القرَّاء والنحويِّين، وفي سنة سبعٍ وستِّينَ أقمتُ ببغداد أربعةَ أشهرٍ، وكثر اجتماعُنا بالليل والنهار، فصادَفتُه فوق ما وُصِف لي، وسألتُه عن العللِ والشيوخ . . .، وأشهدُ أنَّه لم يخلِّف على أَديمِ الأرض مثلَه»(١).

وقال الحافظُ عبدالغني بن سعيد الأزديُّ: «أحسنُ الناس كلامًا على حديث رسولِ الله ﷺ ثلاثةٌ: عليُّ بن المَديني في وقته، وموسى ابن هارونَ في وقته، وعليُّ بن عمر الدارقطنيُّ في وقته»(٢).

قال البَرقانيُّ: «كنت أسمع عبدَ الغنيّ بنَ سعيدٍ الحافظ كثيرًا إذا حكَى عن أبي الحسن الدارقطنيِّ شيئًا يقول: قال أستاذي، وسمعتُ أستاذي، فقلتُ له في ذلك، فقال: وهل تعلَّمنا هذَينِ الحَرْفَين من

---

(١) انظر في هذا النص والذي قبله: "تاريخ دمشق" (٤٣/ ٩٦)، و"سير أعلام النبلاء" (١٦/ ٤٥٠- ٤٥١)، و"طبقات الشافعية الكبرى" (٣/ ٤٦٣).

(٢) "تاريخ بغداد" (١٢/ ٣٦)، و"تاريخ دمشق" (٤٣/ ١٠١).

العلم إلَّا من أبي الحسن الدارقطنيِّ»[١].

وقال الخطيبُ البغداديُّ: «وكان فريدَ عصره، وقريعَ دهره، ونسيجَ وَحْدِه، وإمامَ وقته، انتهى إليه علمُ الأثر، والمعرفةُ بعلل الحديث وأسماء الرجال وأحوال الرُّواة، مع الصِّدق والأمانة، والفِقْه والعَدالة، وقَبول الشَّهادة، وصِحَّة الاعتقاد، وسَلامة المذهَب، والاضْطِلاع بعُلوم سوى علم الحديث، منها: القراءات، ومنها المعرفةُ بمذاهب الفقهاء، ومنها أيضًا المعرفةُ بالأدب والشِّعر»[٢].

وقال الذهبيُّ: «كان من بُحور العلم، ومن أئمَّة الدنيا، انتهى إليه الحِفْظ ومعرفةُ علل الحديث ورجاله، مع التقدُّم في القراءات وطُرُقها، وقُوَّة المُشاركة في الفِقْه والاختلاف، والمَغازي وأيَّام الناس، وغير ذلك»[٣].

وأقوال أهل العلم في الثناء على الدارقطني وذكر مناقبه كثيرة يطول استقصاؤها.

ولعُلُوِّ كعبه في كثير من العلوم حرص أهل العلم على النَّهَل من علمه، والأخذ عنه، فتتلمذ عليه أئمة كبار؛ كأبي عبدالله محمَّد بن عبدالله الحاكم النَّيْسابوري صاحب كتاب "المستدرك" (ت ٤٠٥هـ)، وعبدالغني بن سعيد الأَزْدي المِصْري (ت ٤٠٩هـ)، وتَمَّام بن محمَّد

---

(١) "تاريخ بغداد" (١٢/ ٣٦).
(٢) "تاريخ بغداد" (١٢/ ٣٤ - ٣٥).
(٣) "سير أعلام النبلاء" (١٦/ ٤٥٠٩).

الرَّازي (ت ٤١٤هـ)، وأبي نُعَيم أحمدُ بن عبدالله الأَصْبَهاني (ت ٤٣٠هـ)، وغيرهم.

ولم يجعل الله الخلد لأحد من البشر، فالموت حقٌّ وكلُّ الناس سيلقونه، وقد كتب الله لقاءه للدارقطني سنةَ خمسٍ وثمانينَ وثلاثِ مئة، ودُفنَ في مَقْبَرة بابِ الدَّيْر قريبًا من قبر مَعْروفٍ الكَرْخي، بعد أن خلَّف عددًا من المصنفات التي خلَّدت ذكره في التاريخ، وهي كثيرة جدًّا، من أهمها:

١ - الأحاديثُ التي خُولفَ فيها إمامُ دار الهجرة مالكُ بن أنس.

٢ - أحاديثُ الموطَّأ، واتِّفاقُ الرُّواة عن مالك، واختلافُهم فيه، وزياداتُهم ونُقصانُهم.

٣ - أخبارُ عمرو بن عُبَيد، وكلامُه في القرآن، وإظهارُ بدعته.

٤ - الإخوَةُ والأخوات.

٥ - أربعونَ حديثًا من مسند بُرَيد بن عبدالله بن أبي بُرْدَة.

٦ - المستجاد من فعلات الأجواد، ويسمى أيضًا "الأسخياء والأجواد"

٧ - أسماءُ التابعينَ ومن بعدَهُم ممَّن صَحَّت روايتُه عند مسلم.

٨ - الإلزاماتُ على صَحيحَي البخاريِّ ومسلم.

٩ - التتَبُّع: وهو في ذكر أحاديث معلولة اشتمل عليها كتاب البخاري ومسلم، أو أحدهما، بيَّن الدارقطني عللها والصواب فيها.

١٠ - تعليقٌ واستدراكاتٌ للدارقطنيِّ على كتاب "المجروحين" لابن حبَّان.

١١ - الجُزء الثالثُ والعشرونَ من حديث أبي طاهِر محمَّد بن أحمدَ بن عبدالله الذُّهْلي القاضي.

١٢ - ذكرُ أسماء التابعينَ ومن بعدَهُم ممَّن صَحَّت روايتُه عند البخاريِّ.

١٣ - ذكرُ قوم أخرجَ لهم البخاريُّ ومسلمٌ في صَحيحَيهما، وضعَّفهُم النسائيُّ في كتاب "الضعفاء".

١٤ - رؤيةُ الله تعالى، وطبع مرة أخرى بعنوان: الرؤية

١٥ - السُّنَن.

١٦ - سُؤالاتُ البَرْقاني.

١٧ - سُؤالاتٌ أُخْرى للبَرْقاني.

١٨ - سُؤالاتُ أبي عبدالله الحاكم.

١٩ - سُؤالاتُ السُّلَمي.

٢٠ - سُؤالاتُ السَّهْمي.

٢١ - سؤالات أبي عبدالله بن بكير للدارقطني.

٢٢ - الصِّفاتُ، أو أحاديثُ الصِّفات.

٢٣ - الضُّعَفاء والمتروكونَ من المُحدِّثين.

٢٤ - العِلَلُ، أو العِلَلُ الواردةُ في الأحاديث النبويَّة.

٢٥ - فَضائلُ الصَّحابة.

٢٦ - الفَوائدُ المُنتَخَبة من حديث أبي عليٍّ محمَّد بن أحمدَ بن الحسن المعروف بابن الصوَّاف.

٢٧ - المُؤتَلف والمُختَلف.

٢٨ - النُّزول. أو أحاديثُ النُّزول.

ومنها كتابنا هذا، وإليك التعريف به.

التعريف بالكتاب

ذكرت في المقدمة أن أحاديث هذا الجزء من الأحاديث التي تتجاذبها وجهتا نظر البخاري والدارقطني إمامي هذا الفنِّ، فهي أحاديث يرى البخاري صِحَّتها، وأخرجها في "صحيحه"، ويرى الدارقطني أنها معلولة.

وربما كان الحق مع البخاري فيما ذهب إليه من تصحيح الحديث؛ كما في الحديث الأول والحادي عشر، وربما كان الحق مع الدارقطني فيما ذهب إليه من إعلال الحديث؛ كما في الحديث الثالث، وربما كان الأمر مُحْتَمِلاً وكلٌّ منهما معذور فيما ذهب إليه؛ كما في الحديث الثاني، وربما كان إعلال الدارقطني لبعض طرق الحديث عند البخاري، مع تنصيصه على صِحَّته من الوجه الآخر؛ كما في الحديث السادس عشر، وربما وجدنا الدارقطني في بعض كتبه الأخرى يخالف اجتهاده هنا، ويرجِّح ما رجَّحه البخاري؛ كما تجده في الحديث الرابع والتاسع والعاشر والثامن عشر.

ومن الواضح أن الدارقطني أملى أحاديث هذا الجزء من حفظه؛ كما يدل عليه ظاهر عبارته في بعض المواضع؛ كقوله بعد ذكره لمتن الحديث رقم (٦): «أو نحوٌ من هذا الكلام»، ولذا وقعت له بعض الأوهام؛ كما في الحديث رقم (١٧)؛ حيث أخطأ في متنه، ولكن هذه الأوهام مغمورة في بحر صوابه رَحِمَهُ اللَّهُ، ويكفيه فخرًا أنه أملى "كتاب العلل" من حفظه؛ نقل ذلك الذهبي[1] عن راوي "كتاب

---

(١) في "سير أعلام النبلاء" (١٦/ ٤٥٥).

العلل" أبي بكر البَرْقانيِّ حين قال: «كان الدارقطنيُّ يُمْلي عليَّ العللَ من حفظه»، ثم عقَّب الذهبيُّ على ذلك بقوله: «إن كان "كتابُ العلل" الموجودُ قد أملاه الدارقطنيُّ من حِفْظه - كما دلَّت عليه هذه الحكايةُ - فهذا أمرٌ عظيمٌ يُقْضى به للدارقطنيِّ أنَّه أحفظُ أهل الدنيا، وإن كان قد أملى بعضَهُ من حِفْظه فهذا مُمكن».

ويكثر في أحاديث هذا الجزء إعلال الحديث بزيادة رجل في بعض طرق الحديث أو نقصانه، ولذا أجدني مُضْطَرًّا هنا للتذكير بقاعدة مُهَمَّةٍ من القواعد التي ذكرها أئمة هذا الشأن في هذا الموضوع الذي يكثر وجوده في الروايات واختلافها، وهو الزيادة في الإسناد، وإليك بيان هذه القاعدة، فأقول:

يقع في كثير من الأحاديث اختلاف بين الرواة في زيادة رجل ونقصانه في الإسناد، وهو على قسمين:

١) **الأول**: أن تكون الزيادة بذكر الصحابي وإسقاطه، وهي مسألة تعارض الوصل والإرسال المشهورة، وطريقة المحدِّثين فيها معروفة؛ بأنهم يُرَجِّحون رواية الأكثر عددًا، أو الأحفظ[1].

٢) **الثاني**: أن تكون الزيادة بذكر رجل في الإسناد غير الصحابي أو نقصانه، وهذه تدخل في مبحث التدليس، والإرسال الخفي، والشاذ، والمزيد في متصل الأسانيد، وأمثلتها كثيرة في كتب العلل.

---

(١) انظر "فتح المغيث" للسخاوي (١/ ١٩٧).

وطريقة كثير من الأئمة الأخذ بالإسناد الذي فيه الزيادة، وَيَرِدُ في إطلاقات بعضهم قوله: «الزيادة من الثقة مقبولة»[١]، ولا يعنون بها على الإطلاق كما هي طريقة الفقهاء والأصوليين ومن مجرى مجراهم، ولكن يعنون بها هذه المسألة على وجه الخصوص، ولا يقبلون الإسناد الناقص إلا بتوفر شرطين[٢]، وهما:

أ- أن يَقَعَ التصريح بالسماع في موضع الزيادة[٣].

ب- أن يكون من نقص أكثرَ عددًا ممن زاد أو أحفظ.

فإن توفر هذان الشرطان قُبِلَ الإسناد الناقص، وعدُّوا الإسناد الزائد إما شاذًّا، أو من المزيد في متصل الأسانيد، وإلا فالأصل قبول الإسناد الزائد.

---

(١) انظر "العلل" لابن أبي حاتم.(٣٣٣ و٣٦١ و٤٧٤ و٤٨٨ و٥٧١ و٩٢٠ و١٢٠٩ و١٩٦١ و٢٠٧٧ و٢٤١٦ و٢٦٥٥ و٢٦٥٩ و٢٧٧٨)، و"العلل" للدارقطني (٤ و١٢٠ و١٩٤ و٢٠٥ و٢٣٨ و٣٠١ و١٧٦١ و٢٠٤٩ و٢١٠٦ و٢١٠٧ و٢٣٣٠)

(٢) انظر "اليواقيت والدرر" للمناوي (٢/ ٩٤)، و"شرح نخبة الفكر" للقاري (ص٤٧٩-٤٨٠).

(٣) سأل عبد الرحمن بن أبي حاتم في "العلل" (٣٦١) أباه عن حديثٍ رواه الزهري، وأسامة بن زيد، ونافع، وابن اسحاق، والوليد بن كثير، عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين، عن أبيه، عن علي ﷺ: نهاني النبي ﷺ عن القراءة راكعًا... الحديث، ورواه الضحاك بن عثمان، وداود بن قيس الفرَّاء، وابن عجلان، عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين، فزادوا في الإسناد ابن عباس بين عبد الله بن حنين وعليٍّ ﷺ؟ فقال أبو حاتم: «لم يقل هؤلاء الذين رووا عن أبيه: سمعتُ عليًّا، إلا بعضهم، وهؤلاء الثلاثة مستورون، والزيادة مقبولة من ثقة، وابن عجلان ثقة، والضحاك بن عثمان ليس بالقوي... وأسامة ليس بالقوي». وذكر ابن أبي حاتم أن أباه قال مَرَّةً أخرى: «الزهري أحفظ».

وربما قبلوا الإسناد الناقص ولو لم يرد التصريح بالسماع في موضع الزيادة؛ لجلالة الراوي الذي نقص وحفظه وإتقانه[١]؛ كما في حديث عثمان رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «**خَيْرُكُم مَنْ تَعَلَّمَ القُرآنَ وعَلَّمَه**»، الذي اختلف فيه شعبة والثوري، وهو الحديث الثامن عشر من أحاديث هذا الجزء[٢].

ويُعَدُّ هذا الجزء فرعًا من موضوع كتاب "التتبع" الذي صَنَّفَه الدارقطني في بيان الأحاديث المعلولة في صحيحي البخاري ومسلم، غير أنه كما زاد في "التتبع" ذكر علل الأحاديث في "صحيح مسلم"، فقد شَمَل أيضًا عددًا أكثر من أحاديث البخاري، فَعِدَّةُ أحاديث هذا الجزء اثنان وعشرون حديثًا، وَعِدَّة أحاديث البخاري في "التتبع": مئة حديثٍ، وحديثٌ؛ بزيادة تسعة وسبعين حديثًا، وهذا في الذي وصل إلينا، وأما الحافظ ابن حجر فذكر في "مقدمة فتح الباري"[٣] أن عِدَّة ما انتقده الدارقطني على البخاري مئة وعشرة أحاديث، وافقه مسلم على تخريج اثنين وثلاثين حديثًا، وانفرد البخاري بتخريج ثمانية وسبعين حديثًا، فلعلَّ الحافظ ابن حجر لم يقتصر على ما انتقده الدارقطني في "التتبع" فقط، بل أدخل ما زاده في هذا الجزء، وما زاده في "كتاب العلل"، والله أعلم.

ويَرِدُ سؤال هنا: لماذا أفرد الدارقطني هذه الأحاديث في هذا

---

(١) ومن ذلك ترجيح أبي حاتم - في التعليق السابق - رواية الزهري.

(٢) مع أن الدارقطني رجَّح في "العلل" رواية شعبة التي فيها الزيادة، وهذا يدلُّ على دِقَّة هذه المسالة.

(٣) (ص ٣٤٦ و٣٨٣).

الجزء، ولم يكتف بما ذكره في "التتبع"؟! وجوابه - فيما يظهر والله أعلم -: أن الدارقطني سئل في رحلته إلى مصر عن "صحيح البخاري"، فأجاب بذكر ما حضره على سبيل الاستدلال بهذه الأحاديث على وجود بعض العللّ في بعض أحاديث البخاري، ولم يكن قاصدًا الاستيعاب، ولم يكن صنَّف "التتبع" بعدُ، ثم عُنِيَ بعد ذلك بعلل أحاديث "صحيح البخاري"، فألَّف "التتبع"، وفاته فيه أحاديث مما ذكره في هذا الجزء، أو مما ذكره في "كتاب العلل".

فإن قال قائل: لعلَّه أراد في هذا الجزء إفراد ما أخرجه البخاري مما له علَّة، عمَّا أخرجه مسلم، فالجواب: أن هذا بعيد؛ لأن ما انفرد به البخاري ثمانية وسبعون حديثًا كما تقدم، ومع ذلك ففي الجزء أحاديث أخرجها مسلم كما أخرجها البخاري، والله أعلم.

وقد تضمَّن هذا الجزء بعض الفوائد التي من أهمها:

وجود بعض الأحاديث فيه ممَّا لم يذكره الدارقطني في "التتبع" ولا في "العلل"؛ كالحديثين رقم (١٠ و١١)، وبعضها لم يذكرها في "التتبع"، وذكرها في "العلل"؛ كالأحاديث رقم (١٤ و١٥ و١٦).

ومنها: وقوفنا على القول الآخر للدارقطني في بعض الأحاديث التي تغيَّر اجتهاده فيها، مما يُطَمئننا إلى أن عِلَّتها ليس مقطوعًا بها، ويبقى بعد ذلك النظر: أي هذه الكتب كان أسبق: كتابنا هذا، أو "التتبع"، أو "العلل"؟ وهذا مالم أجد ما يسعفني في معرفته على سبيل الجزم، وتقدم أنه يغلب على الظن تقدم هذا الجزء عليهما، والله أعلم.